ملخص البحث

علمنا من خلال هذا البحث أن المواطنة تقوم على أساس التساوي بين كافة أفراد الشعب دون تمييز بينهم لأي سبب كان، حيث تناولنا توضيح المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمواطنة وأنواع المواطنة وصورها ، ثم تعرضنا لبيان الأسس والمقومات التي تقوم عليها المواطنة من أسس قانونية ودستورية ووجوب تمتع المواطنين بالحقوق وتحمل الالتزامات والواجبات العامة بالتساوي بين الجميع، كما تناولنا بيان معوقات وإشكاليات وجود مواطنة حقيقية وتطبيقها في العراق، ثم بيان مظاهر المواطنة في الدستور العراقي وأثر تحقق المواطنة على المواطن العراقي وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة.

Summary of Research

We learned from this research that citizenship is based on the equality of all the people without distinction between them for any reasonWhere we discussed the clarification of the linguistic and the traditional concept of citizenship and citizenship types and imagesThen we presented a statement of the foundations and foundations on which citizenship is based on legal and constitutional foundations, and citizens must enjoy rights and assume public obligations and duties equal to all.,We also discussed the obstacles and problems of the existence of real citizenship and its application in Iraq, and then the manifestations of citizenship in the Iraqi constitution and the impact of citizenship on the Iraqi citizen and its impact on political stability in the country.

مقدمة

تعد المواطنة من المبادئ الهامة التي بها يتلاحم المجتمع مع بعضه البعض، أو فيما بينه وبين الممثلين للسلطة فيه، وقد تم إدراك ذلك بعد أن أضحت ظاهرة العنف السياسي من أكثر الظواهر خطورة وأشدها انتشاراً في مختلف دول العالم، وأصبحت تتفاقم من حيث الكم والكيف تبعاً لانعدام المواطنة التي هي حجر الأساس لاستقرار النظام السياسي وبناء دولة ديمقراطية حديثة مبنية على مبادئ المواطنة والديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان.

ومن ثم فلا إمكانية لقيام دولة ما وبقاءها واستمراريتها دون أن تتفكك أو تفقد وحدتها الوطنية، أو تتعرض للاهتزاز فتزول أو تُهدم، إلا على أساس المواطنة والديمقراطية وسيادة مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع أفراد الشعب دون تميز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب وهو ما يعبر عنه بمبدأ عدم التميز.

هذا وقد بذلت حركات حقوق الإنسان في كثير من الدول العربية، والمنظمات الدولية جهوداً كبيرة للحد من ظاهرة العنف السياسي التي أصبحت عنواناً بارزاً لانتهاك حقوق الانسان في البيت والشارع والعمل وغيرها، وعملت تعزيز على مفاهيم تعمل على الحد من ظاهرة العنف كالمواطنة.0

إذ تعد المواطنة الركيزة الأساسية التي تعمل على تحقيق وحدة وطنية متكاملة في ظل التحديات التي نمر بها، مما يحقق وبصدق التلاحم الوطني في صد الهجمات التي يتعرض لها العراق داخلياً وخارجياً، فتحقيق مبدأ المواطنة على كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، وتأصيل ممارستها خاصة بين أفراد المجتمع يحقق الوحدة الوطنية، والعكس صحيح فإنه بغيابها تغيب الوحدة الوطنية عامة وينتفي الاستقرار السياسي المنشود.0

فبتطبيق مبدأ المواطنة يتم القضاء على الطائفية، تلك المسألة-الطائفية -التي أصبحت أخطر المسائل على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأمني في بلدان العالم الإسلامي ومنها العراق، لما فيها من سلبيات جسيمة، تمس كيان الدولة العراقية، وتهدد وحدة نسيجها الاجتماعي والإنساني.[0]

ومن خلال هذا البحث نسلط الضوء على **المواطنة** باعتبارها أحد أهم المبادئ التي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة، وتقضي على أسباب العنف ومظاهره كالطائفية والتمييز والإقصاء والتهميش، والتضيق في الحقوق والحريات وغيرها من المعاملات غير الإنسانية.

أهمية البحث

يظهر لهذا البحث أهمية علمية كبيرة كونه يتعلق بموضوع ذا تأثير كبير في النواحي السياسية والاجتماعية في العراق وهو موضوع المواطنة، تلك الأهمية التي ترجع إلى أنها تربط بين قيم المواطنة وبين استقرار النظام السياسي.

كما أن له أهمية عملية تكمن في أن موضوعه يطبق في العراق، وبالتالي يتناول قضية واقعية، نقدم فيه إطاراً لتطبيقه من أجل ضمان استقرار النظام السياسي الداخلي فيه.

ذلك أن تطبيق مبدأ المواطنة وتفعيله على أرض الواقع يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة، ويقضى على ظاهرة الطائفية وأعمال العنف التي بدأت تتصاعد في بعض الدولة العربية ومنها العراق، ذلك لأن انتشار الطائفية والعنف في أي دولة يؤدى إلى العصف باستقرار الأوضاع السياسية في الدولة، وما يترتب على ذلك من حدوث حروب أهلية وتدخل أجنبي وغيرها من الظواهر والأحداث بالغة الخطورة على استقرار الدول.

ومن هذه الناحية تظهر الأهمية العملية والعملية للبحث، إذ أن تطبيق وتفعيل مبدأ المواطنة بين كافة المواطنين وعلى المستوى الحكومي يمكن أن يجنب المجتمع الانزلاق نحو الاضرابات وعدم الاستقرار في الدولة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى عدد من الأمور الهامة، متمثلة في النقاط التالية:

_1بيان مفهوم المواطنة.

_2بين علاقة المواطنة باستقرار النظام السياسي.

_3تحديد دور قيم المواطنة في تحقيق الاستقرار السياسي، وحل مشكلات المشاركة السياسية وقضايا النظام السياسي العراقي.

_4تحديد أساليب وتوسيع سبل ترسيخ قيم المواطنة لإحداث الاستقرار السياسي.

إشكالية البحث وتساؤلاته

تكمن مشكلة البحث في محاولة الباحث الكشف عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، ومحاولة وضع حلول لها، تلك الأسباب التي نتج عنها عدم الشعور بالمواطنة نحو الوطن– العراق.-

فقد أظهرت الأحداث المتعاقبة منذ سقوط نظام صدام حسين، وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق، وكذلك الأحداث المتعاقبة خلال الفترة اللاحقة للاحتلال وحتى الآن، تأثير تلك الأحداث بشكل سلبى على فكرة الانتماء للوطن ومبدأ المواطنة.

حيث بدأ المواطن يتوجه نحو الدين أو الطائفة أو القومية أو الأسرة أو العشيرة وغيرها ,بدلاً من الهوية الوطنية المشتركة، وذلك نتيجة للآثار السلبية للأنظمة الديكتاتورية التي حكمت العراق، وفى ظل تشويه مفهوم المواطنة ودلالاته من قبل مختلف الأنظمة السياسية التي استلمت مقاليد الحكم في العراق.

ومن خلال هذه الإشكالية يثير البحث تساؤلاً رئيسياً يتمثل في :**ما مدى تأثير تطبيق وتفعيل مبدأ المواطنة على الاستقرار السياسي في العراق؟ وهل ترسيخ وتدعيم قيم المواطنة يسهم في حل مشكلة عدم الاستقرار السياسي في العراق بما يجنبها التفكك والانهيار؟**

كما يثير البحث بعض التساؤلات الفرعية والتي تتمثل فيما يأتي:

-1ما المقصود بالمواطنة وما أنواعها؟

-2ما هي أساسيات المواطنة وما عوائق تطبيقها؟

-3ماهى مظاهر المواطنة في الدستور العراقي؟

-4ما هو أثر تحقق مفهوم المواطنة على المواطن العراقي؟

-5وأثر تدعيم المواطنة وقيمها على الاستقرار السياسي في العراق؟

ومن خلال هذا البحث نستطيع الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، بحيث نتوصل لبيان مفهوم المواطنة وأثر تطبيقها على استقرار النظام السياسي في العراق، وتحقيق نظام ديمقراطي يجمع بين كافة طوائف الشعب العراقي ويساهم في بناء دولة حرة قوية تقوم العدل والمساواة بين الجميع وعدم التمييز بين أفراد الشعب العراقي لأي سبب ما.

منهجية البحث

سيعتمد الباحث على استخدام أسلوب التكامل المنهجي عن طريق الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، بالإضافة إلى عدة مداخل، ومن ذلك أيضاً المنهج الوصفي التحليلي لموضوع المواطنة في العراق ودورها في الاستقرار السياسي.

وذلك لارتباط المنهج الوصفي بدراسة المشكلات المتعلقة بالظواهر الإنسانية، وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتحليلها والربط بين الأسباب والنتائج، ووصف وتأصيل موضوع المواطنة من كافة النواحي وتأثيرها في النظام السياسي في الدولة.

المبحث الأول

مفهوم المواطنة ومقوماتها

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية ساهمت بشكل كبير في تطوير المجتمع الإنساني، والعمل على الرقى بالدولة وقيامها على المساواة والعدل والإنصاف، وضمان الحقوق والواجبات بالتساوي بين كافة طوائف الشعب دون التفريق أو التمييز بين مواطن وآخر بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو غير ذلك.

ومن خلال هذا المبحث نتناول بيان مفهوم المواطنة ومقوماتها وذلك من خلال ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول :مفهوم المواطنة وأنواعها، وفي المطلب الثاني :أساسيات المواطنة ومقوماتها، وفي المطلب الثالث : عوائق المواطنة وإشكالياتها، وذلك على النحو التالي.

المطلب الأول

مفهوم المواطنة وأنواعها

اقترن مفهوم مبدأ المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات أخرى عبر التاريخ بإقرار المساواة بين المواطنين في الدولة، إلا أن مفهوم المواطنة في العصر الحالي، لم يكن هو ذات المفهوم في العصور السابقة، وإنما لحقه التطور والتغيير، وهو ما نعبر عنه بأنواع ومكونات المواطنة.

ومن خلال هذا المطلب نتعرف على مفهوم المواطنة وأنواعها ومكوناتها، وذلك من خلال فرعين على النحو التالي.

الفرع الأول

المعنى اللغوي والاصطلاحي للمواطنة

لبيان وتحديد مفهوم المواطنة فإننا نتناول بيان وتوضيح المعنى اللغوي للمواطنة ثم بيان معناها الاصطلاحي.

أولاً :المعني اللغوي للمواطنة

المواطنة" مفرد "مصدر" واطن "يقال واطن القوم :عاش معهم في وطن واحد، والأصل اللغوي لكلمة "مواطنة "هو كلمة" وطن "والوطن في اللغة هو المنزل الذى يقيم به الشخص ،وهو موطن الإنسان ومحله، فيقال أستوطن هذه الأرض أي أتخذها وطناً.[0]

فمعنى الوطن او الموطن في اللغة العربية يرتبط بالمكان الذى يعيش فيه الشخص لا بالمشاعر، ولعل السبب في ذلك هو كثرة ترحال العرب من مكان لأخر، وبهذا فإن الوطن والمواطنة لدى العرب ارتبطا بالظرف المكاني ولم يكن لهما ارتباط عاطفي يتعلق بالمشاعر.[0]

ومن أجل التقريب بين مصطلح" المواطنة "في العربية وبين **"citizenship"**في الإنجليزية قد عمل الباحثون والمفكرون العرب على تأصيل مفهوم المواطنة وفق مدلوله في اللغة الإنجليزية، والعمل على الربط بين لفظ المواطنة والمواطن وفكرة الانتماء والولاء للوطن وربطها بفكرة الوطنية والعمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل تحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة، والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز.[0]

ثانياً المعنى الاصطلاحي للمواطنة:

المواطنة في الاصطلاح هي صفة المواطِن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى... وطن، ومن هذه الحقوق على سبيل المثال حق التعليم ،وحق الرعاية الصحية ،وحق الشغل، أما الواجبات فمنها على سبيل المثال واجب الولاء للوطن والدفاع عنه، وواجب أداء العمل وإتقانه... الخ[0]

هذا وقد أشارت" **دائرة المعارف البريطانية** "إلى أن المواطنة هو مدلول لعلاقة بين فرد ودولة، يحدد هذه العلاقة قانون الدولة ويتمتع بمقتضاها الفرد بمجموعة من الحقوق والواجبات، كما أن المواطنة تسبغ على الشخص تمتعه بحوقه السياسية مثل حقه في الانتخاب وحقه الترشح وتولى الوظائف العامة وغيرها[0]

وتعرف **موسوعة كولنير الأمريكية**-Citiz enship المواطنة -وترى أنها تقابل مصطلح الجنسية، بما يعنيه من كون الفرد عضواً في جماعة سياسية-دولة -متمتعاً بكافة حقوقه السياسية بشكل كامل غير منقوص.[0]

كذلك ذكرت **موسوعة الكتاب الدولي** أن المواطنة :تقابل الجنسية حيث ترى أن المواطنة تمثل العضوية الكاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم السياسية، بحيث يتمتع جميع الأفراد بحقوق وواجبات متساوية دون تفرقه بيهم وأهما الحقوق السياسية من الحق في التصويت وتولى الوظائف العامة، والتحمل بالواجبات العامة مثل دفع الضرائب والدفاع عن الدولة .[0]

وبالنظر إلى التعريفات السابقة وغيرها نجد أنها تتفق على أن المواطنة يقصد بها أنها علاقة قانونية وسياسية واجتماعية تربط بين فرد معين ودولة يتمتع بمقتضاها الشخص بمجموعة من الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها جميع المواطنين في الدولة بحيث لا يكون هناك ثمة تمييز أو تفريق بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو غير ذلك.

فالمواطنة في أبسط معانيها هو أن تكون عضواً في مجتمع سياسي-دولة -يسودها القانون وتقوم على المساواة بين كافة مواطنيها، ويرسى فيها القانون نظاماً عاماً من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة[0]

لهذا فإن المواطنة قوامها المساواة والعدالة بين جميع الأفراد في الدولة، وهذا يظهر وبلا شك أن المواطنة الحقيقة لا توجد إلا في ظل نظام ديمقراطي يقوم الحكم فيها على سيادة القانون والمساواة بين الجميع ، هذا وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق الهام حيث نص على " :لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دون ما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسب بالعنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.[0]"

الفرع الثاني
أنواع المواطنة ومكوناتها

إذا كانت المواطنة وفقاً للمفهوم المعاصر تعنى المساواة بين جميع المواطنين في التمتع بالحقوق وتحمل الواجبات، فإن المواطنة وفقاً لهذا المفهوم قد مرت بمراحل يمكن أن نسميها أنواع ومكونات وصلت من خلالها المواطنة إلى معناها الحالي الذي يقوم على وجوب المساواة بين كافة المواطنين في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وعلى هذا يمكن أن نقسم أنواع ومكونات المواطنة منذ ظهور هذا المبدأ حتى العصر الحالي إلى ثلاث أنواع ومكونات تتمثل فيما يأتي:

-1المواطنة المدنية :

تعد المواطنة المدنية أقدم أنواع ومكونات المواطنة ظهوراً حيث تعتبر أهم أحدى نتائج القرن الثامن عشر، والتي من خلالها تم إقرار المساواة في الحقوق المدنية مثل حرية التعبير والفكر، والحريات الدينية وإقرار مبدأ المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون[0]

-2المواطنة السياسية :

ظهرت المواطنة السياسية في القرن التاسع عشر وأكدت على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الحكم في الدول وتتمثل حقوق المواطنة السياسية في الحق التصويت والترشيح للوظائف العامة في الدولة.

-3المواطنة الاجتماعية:

تعد المواطنة الاجتماعية أحد مظاهر النضج والكمال لمبدأ المواطنة، وقد ظهرت في القرن العشرين، وتقوم على ضمان الدولة توفير حد أدنى من الأمان الاقتصادي للمواطنين في الدولة، والعمل على إزالة الطبقات والفوارق الاجتماعية في الدولة خاصة في ظل سيطرة الرأسمالية على كثير من اقتصاديات الدول0
وإلى جانب تقسيم المواطنة حسب ظهورها والتطور الذى لحقها على مر العصور يقسم البعض الأخر المواطنة إلى أنواع أخرى، وذلك حسب مدى ممارسة المواطنة وتأثيرها فيتم تقسيمها إلى:0
-1المواطنة المطلقة :وفيها يجمع المواطن بين الدور الإيجابي والسلبى تجاه المجتمع والدولة وفقاً للظروف التي يعيش فيها.
-2المواطنة الإيجابية :وفيها يشعر الشخص بقوة الانتماء إلى وطنة ووجوب قيامه بدور إيجابي في مواجهة السلبيات في الدولة.
-3المواطنة السلبية :وفيها يشعر الفرد بالانتماء إلى الوطن ولكن يقتصر عمله على النقد السلبى دون القيام باي عمل إيجابي لمواجهة السلبيات في دولته.
-4المواطنة الزائفة :وهي تعبير عن أن يكون الشخص مردداً للشعارات الوطنية دون أن يكون لديه حب واعتزاز حقيقي لوطنه.
ومما لا شك فيه أن هذه التقسيمات ترتبط من وجه نظرنا بمدى تمتع الفرد بمواطنة حقيقة، حيث أن تمتع الشخص بالمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز يؤدى تلقائياً إلى ارتفاع الشعور الوطني لدي كل المواطنين، وهو ما ينعكس-إيجابياً -على مستوى التكامل الاجتماعي في المجتمع.0

المطلب الثاني
أساسيات المواطنة ومقوماتها

أن تحقيق مبدأ المواطنة بشكل فعال داخل الدولة يحتاج لبعض الأسس والمقومات التي من خلالها تحقق المواطنة داخل الدولة بحيث يصبح جميع المواطنين في الدولة سواء لا فرق ولا تمييز بينهم لأي سبب، وعلى هذا فإن أساسيات ومقومات المواطنة تتمثل فيما يأتي :

- **الأساس القانوني والدستوري**

بالنظر إلى نشأة مبدأ المواطنة نجد أن هذا المبدأ لم يستقر إلا من خلال حكم القانون حيث يعتبر من أهم الأسس التي نصت على هذا المبدأ بداية من النهضة الأوربية عندما بدأت الدول القومية تهتم بإصدار القوانين والنص على المساواة بين كافة المواطنين في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .0
وبالتالي فلابد من وجود أسس قانونية ودستورية في الدولة تنص على مبدأ المواطنة وتعمل على تحقيق المساواة بين كافة المواطنين دون تمييز وإزالة الفوارق والطبقية بينهم، وهذا ما نص عليه دستورنا العراقي بالفعل حيث نص على ":العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.0"
ولكن الواقع الحالي يثبت أن المواطنة في العراق مازالت حبراً على ورق، حيث يجب مراعاة تفعيل كافة النصوص على أرض الواقع، كما يجب على النظام السياسي ليس فقط تحقيق الموازنة بين القوى الاجتماعية في الدولة، وإنما احتواء القوى والمجموعات السياسية والاجتماعية حتى يصبح العراق وطن لكل العراقيين بالفعل.0

- **التمتع بالحقوق وتحمل الواجبات:**

يعد تمتع الشخص بالحقوق وتحمل الواجبات العامة من الأسس والمقومات التي تقوم عليها المواطنة، حيث يجب أن يتمتع المواطنين في الدولة دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل، حرية العقيدة وحرية الرأي والاعتقاد وحرية التنقل وغيرها، وكذلك التمتع بالحقوق السياسية مثل حق الانتخاب والترشح وتولى الوظائف العامة، والتمتع بالحقوق الاقتصادية كالحق في التملك والتجارة وغيرها.
وإلى جانب وجوب المساواة في التمتع بالحقوق يجب أن تكون هناك مساواة في تحمل الواجبات العامة مثل التساوي في إداء الخدمة العسكرية والدفاع عن الدولة، واحترام النظام والقوانين، والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، والوحدة مع المواطنين، والمساهمة في بناء وازدهار الوطن وغيرها من الواجبات الأخرى.0

-3الشعور بالانتماء للوطن:

يعد شعور الشخص بالانتماء للوطن من مقومات وأسس توافر المواطنة ، والانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، وهذا الشعور يجب على الدولة دعمه والعمل على نشره بين جميع إفراد الشعب، كما يظهر من خلال واجب الدولة في تعزيز المساواة بين كافة أفراد الدولة، وحماية كرامتهم الإنسانية في الداخل والخارج، وتقديم الضمانات لمنع انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية وغيرها.[0]
فالمواطنة علاقة قانونية اجتماعية يجب أن تتوافر لها مقوماتها القانونية والسياسية والاجتماعية، ووقتها تحقق وبلا شك الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة.

المطلب الثالث
عوائق المواطنة وإشكالياتها

إذا كانت المواطنة في أبسط صورها تتمثل في المساواة بين جميع المواطنين في الدولة دون تمييز، إلا ان تطبيق هذه المساواة-المواطنة -خاصة في العراق يواجه عوائق وإشكاليات كبيرة تؤثر سلبياً على تفعيل المواطنة بين العراقيين على حداً سواء.
ويمكن أن نحدد هذه العوائق والإشكاليات فيما يأتي:

-1عدم وجود ديمقراطية حقيقة :

لكي يتمتع المواطنين في الدولة بالمساواة في كافة الحقوق والواجبات وهو ما يعبر عنه بالمواطنة، فلا يكفى وجود نصوص قانونية ودستورية تنص على المساواة بين كافة المواطنين، ولكن لابد من وجود نظام ديمقراطي يرأس الدولة ويعمل بالفعل على تحقيق المساواة بين كافة المواطنين في الدولة.
وبالنظر إلى الدولة العراقية نجد أن هذا النظام الديمقراطي لم يتحقق حتى الآن، فقد عانى العراق من الأنظمة الديكتاتورية بدءا من انقلاب بكر صدقي وفرضه حكومة معينة على الملك ومن ثم انقلاب 1958 وقتل الملك ورموز العهد الملكي) خاصة نوري السعيد (مرورا بانقلاب 1963 ومنثم ,1968 حتى قيام نظام صدام حسين البائد وسقوطه واحتلال العراق عام2003 م ، كل هذه الأنظمة السياسية غير الديمقراطية والاضطرابات المستمرة، قد دفعت الأفراد في العراق إلى الرجوع للنزعات العصبية التي تقوم على الدين أو المذهب أو القبيلة أو العشيرة وغيرها، كوسيلة للحماية من الخطر الناتج من عدم الاستقرار السياسي أو مواجه ظلم النظام وتعسفه.[0]

-2المواطنة وإشكالية التنوع الثقافي والاثني والدين:

كذلك من العوائق والإشكاليات التي تمنع من وجود مواطنة حقيقة، هو وجود تنوع ثقافي وديني ومذهبي داخل الدولة الواحدة، حيث أن هذا التنوع في الدولة الواحدة خاصة مع عدم وجود ثقافة قبول الأخر، يؤدى إلى كثير من الصراعات الطائفية والعصبية والدينية في الدولة، وقد عانت البشرية فالكثير من الصراعات الدموية بسبب الاختلاف العرقي والقومي والديني والذي نتج عنه اضطهاد الجماعات والمجازر الدموية وحرمانها من حق العيش تحت وطأة هذا الاختلاف، وفى العراق عمل الاحتلال الأمريكي على تفكيك التيارات الوطنية وزرع النزعة الطائفية بين افراد الشعب العراقي من سنة وشيعة وأكراد وغيرهم والتأسيس لدولة الطوائف وتفكيك البنية الاجتماعية العراقية.[0]
ولكن في حقيقة الأمر فإن التنوع الثقافي أو الاثني أو الديني لا يمنع بحال من الأحوال من قيام مواطنة حقيقة بين جميع أفراد الوطن الواحد، تقوم على العدل والمساواة بين الجميع دون تمييز، ولكن كل ما نحتاج إليه هو الحكم الرشيد الذي يعمل على الحفاظ السلام الاجتماعي بين كافة طوائف الشعب.[0]

-3انتشار الفقر :

يعد انتشار الفقر من عوائق تطبيق مبدأ المواطنة، حيث يعد الفقراء هم الضحايا الحقيقيون لغياب المساواة أمام القانون، في الوقت الذى تنعم فيه الطبقات الغنية بحصانة فعلية في مواجهة القانون ومؤسسات العدالة، كما تقود شيوع ثقافة الخوف لدى المواطن العادي من المطالبة بأبسط حقوقه الإنسانية، وكل ذلك يترتب عليه ضياع حقوق الفقراء وعدم وتحقق مبدأ المواطنة والمساواة بين الأفراد في المجتمع .[0]

-4تفكك مؤسسات الدولة وضعفها :

يعد ضعف وتفكك مؤسسات الدولة من أهم المعوقات والإشكاليات التي تعيق تطبيق مواطنة فعالة في الدولة، حيث أن ضعف مؤسسات الدولة خاصة المؤسسات الأمنية الممثلة في الجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات

المعنية بتنفيذ القانون في الدولة يعد عائقاً هاماً لتطبيق المواطنة، حيث تغيب المساواة ويصبح السائد الفوضى والعنف، وبالنظر غلى واقع المؤسسات في العراق نجد أنها في أضعف صورها على مر تاريخ الدولة العراقية، حيث تفككت المؤسسات الرسمية للدولة وظهر محلها العديد من المليشيات المسلحة التي تكاد أن تتحول إلى سلطة قائمة بذاتها، تغيب في ظلها المواطنة والمساواة والعدالة، وتقوم على الاستقواء والعنف.0

وعلى الصعيد الوطني توجد بعض المعوقات الأخرى التي تمنع من تطبيق مواطنة حقيقية بين كافة العراقيين والتي تتمثل في التعصب المذهبي المدعوم من قبل بعض القوى الخارجية، والتدخل الإقليمي والدولي المستمر في السياسية الداخلية للدولة العراقية، إلى جانب ضعف الثقافة الوطنية وعدم الشعور بالانتماء خاصة في يظل الاضطرابات وأعمال العنف المستمرة يوماً بعد أخر.

ولكن رغم كثرة هذه المعوقات والإشكاليات التي تمنع من وجود مواطنة حقيقة بين كافة العراقيين فلا يوجد مستحيل للتغلب على هذه المعوقات وكل ما نحتاج إليه هو إرادة حقيقة من الشعب العراقي ككل لمواجهة هذه الظروف، عندها سوف نستطيع التغلب على كافة هذه المعوقات والوصول إلى بناء دولة تقوم على العدل والمساواة والعدالة بين كافة أطياف الشعب العراقي .

المبحث الثاني

مظاهر المواطنة في الدستور العراقي وأثرها على الاستقرار السياسي

لقد عمل الدستور العراقي النافذ2005 م باعتباره الحصيلة الأكثر تجريداً وسمواً بين الأنظمة والتشريعات على أن يكون للبلاد القدرة الفائقة على معالجة إشكاليات الواقع، من خلال استيفائها بصياغة مناسبة متوازنة، لا تؤسس بتهميش أيٍّ من مكونات الشعب العراقي مهما كانت صغيرة.

كما أنه احتوى على فضاءات مناسبة لنمو حركة البلاد والمواطن باتجاه الرفاهية والتقدم والازدهار، وتأمين استحقاقات الواقع العراقي العديدة والمتنوعة من إعادة الإعمار الثقافي للمجتمع إلى إعادة إرساء الحقوق والحريات العامة، وتعزيز روح المواطنة وإثرائها.0

وهو في ذلك مسايراً للاتجاهات الدستورية الحديثة التي تعتبر الدستور هو الوثيقة الوطنية الجامعة لفكرة الشرعية والحق والمواطنة، التي تتضمن فصولاً تجسد الحقوق والحريات الأساسية للمواطن.

ولعل المشرع الدستوري العراقي قد عمد إلى هذا بعد أن فطن إلى أن المواطنة الديمقراطية لا شك يترتب عليها تمتع جميع المواطنين العراقيين بأنواع كثيرة من الحقوق والحريات، دونما تمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة، فتشمل الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ولا يخفى ما لهذه المواطنة من أثر إيجابي ومثمر على مستوى الأفراد والجماعات داخل العراق، والذي بدوره يلقي بظلاله على الاستقرار السياسي، وتلاحم المجتمع مع بعضه البعض، أو فيما بينه وبين الممثلين للسلطة فيه، والعمل على وحدة وطنية متكاملة في ظل التحديات التي يمر بها المجتمع العراقي.

ومن خلال هذا المبحث نتناول مظاهر المواطنة في الدستور العراقي وأثرها على الاستقرار السياسي، وذلك في ثلاثة مطالب، نتناول في الأول منها :مظاهر المواطنة في الدستور العراقي، وفي المطلب الثاني :أثر تحقق مفهوم المواطنة على المواطن العراقي، وفي المطلب الثالث :أثر المواطنة على الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الأول

مظاهر المواطنة في الدستور العراقي

لقد صدر الدستور العراقي الجديد بعد أن تمت المصادقة عليه بالاستفتاء العام الذي أجري في الخامس عشر من تشرين الأول عام2005 م، وقد خصص الباب الثاني فيه للحقوق والحريات العامة، فقسم إلى فصلين تناولا الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وذلك إدراكاً من المشرع العراقي بأن إرساء دعائم الحكم الدستوري الديمقراطي لن يكون بمعزل عن إعطاء المواطن العراقي كافة الحقوق المتعلقة بالمواطنة طابعاً دستورياً.

ومن ثم يصبح الدستور ضامناً لمفردات المواطنة من الحقوق والحريات، عبر نصه عليها وإقراره لها، ووضعه للوسائل الكفيلة بحمايتها وعدم إساءة استعمالها، لأن الحكم في الدولة الديمقراطية ليس غاية لذاته، بل وسيلة لضمان حقوق المواطنة الأساسية وتنظيمه.0

وسنحاول فيما يلي إبراز مظاهر المواطنة من خلال تطرقنا إلى أهم النصوص المتعلقة بحقوق المواطنة في الدستور العراقي، وذلك على النحو التالي:

- **الحقوق المدنية**

كما سبق القول فإن المواطنة المدنية تقر بعض الحقوق المدنية كحرية التعبير والفكر والحريات الدينية، وكذلك إقرار لمبدأ المساواة أمام القانون، وقد أكد الدستور العراقي في كثير من مواده على هذه المواطنة.0

ومن ذلك ما أكدت عليه المادة 14 من الدستور العراقي من أن" :العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.0"

وقد حاول المشرع الدستوري العراقي من خلال هذه المادة اعتماد المواطنة لتتعدى العلاقات والروابط الاجتماعية الأخرى، واعتمادها بوصفها مفهوماً توحيدياً يصطدم مع الاتجاه الفردي داخل المجتمع الواحد، وتتيح للكل الاشتراك في العيش بحرية وأمان في العراق الواحد الموحد، فهي مشاركة من خلال الانتماء للوطن.0

وهذه هي المواطنة الكاملة التي يتساوى فيها كل فرد في المجتمع العراقي مع الآخرين، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، الأمر الذي يعني أن كافة أبناء الشعب العراقي الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل :الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ومن ثم يترتب على هذا التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات كالمساواة، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية.0

كما نص الدستور العراقي في المادة 15 على ما يعزز المواطنة ويؤكدها في إطار الفصل المخصص للحقوق، حيث نص على ":أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تغييرها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة.0"

كما نص في المادة 17 على أن ":تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.0

وتشكل هذه المادة تطوراً ملحوظاً في إلزام الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تكافؤ فرص العمل لجميع المواطنين لمجرد كونهم مواطنين عراقيين، دون النظر إلى جنسه أو عرقه أو ديانته...إلخ، وهذه في حقيقة الأمر تمثل المواطنة في أبهى صورها.

ومن مظاهر المواطنة المتعلقة بمفردات الحقوق المدنية ينص الدستور العراقي أيضاً على أن" :أن القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، ....والتقاضي حق مصون ومكفول للجميع.0"

- **الحقوق السياسية**

تعد المشاركة السياسية الفاعلة من أهم مظاهر المواطنة التي كفلها الدستور العراقي لكل المواطنين، وذلك بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد من خلال الحق في التصويت والترشيح لتولي الوظائف العامة.0

يظهر ذلك جلياً مما نصت المادة 20 من أنه ":للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشئون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.0"

وعلى الرغم من أن هذه المادة جاءت مقتضبة وموجزة إلا أنه قد تم تلافي ذلك في مواد أخرى، تم فيها تحديد آليات المشاركة السياسية للرجال والنساء، ومن ضمن هذه المواد المادتين الخامسة والسادسة، واللتان تنصان على سيادة القانون، وأن الشعب مصدر السلطات، وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وغير المباشر عبر مؤسساته الدستورية، وعلى أن يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور.0

ولم يغفل الدستور العراقي الجديد الإشارة إلى الأحزاب السياسية التي تعد ضمن أهم آليات ترسيخ المشاركة السياسية، إذ نص في المادة 39 على أن ":حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، أو الانضمام إليها مكفولة.0

ولا شك أن أهمية نص المشرع الدستوري العراقي على هذه المادة تتأتى من أهمية الأحزاب السياسية ودورها في الدولة الديمقراطية، إذ لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، ولا أحزاب دون ديمقراطية حقيقية.0

أيضاً من النصوص الدستورية العراقية التي تتعلق بالمواطنة السياسية، تلك المادة التي تنص على أن " :تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني"، إلى غير ذلك من النصوص التي يظهر منها حرص المشرع الدستوري العراقي على تحقيق المواطنة السياسية.0

- **الحقوق الاقتصادية**

اعتنى الدستور العراقي بضمان حد أدنى من حقوق المواطنة الاقتصادية، والتي تضمن الأمن الاقتصادي للمواطن العراقي وحمايته من قوى السوق، لا سيما في حالة تفاقم عيوب الممارسات الرأسمالية، الأمر الذي يدفع بالدولة لأن تتدخل لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصادي لرعاياها.0

ولا شك أن ضمان الحقوق الاقتصادية يعد من أهم مقومات المواطنة، إذ أن تمتع المواطن بحد أدنى من الحقوق الاقتصادية سيجعل للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولائه لوطنه، وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة للقدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف.0

فالمواطنة بذلك تتعدى جانبها الحقوق وضمانات المشاركة السياسية لتشمل الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية التي تمكن المواطنين من التعبير عن رأيهم ومصالحهم بحرية.

فمن هذ المنطلق وتماشياً مع الاتجاهات الدستورية الحديثة فقد أولى الدستور العراقي أهمية مميزة لتلك الحقوق المواطنية وتطبيقها، ومما يدل على ذلك نصه في المادة 22 منه على أن " :العمل حق مكفول لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة0"، كما نص في الفقرة الثالثة من ذات المادة على ":أن تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها.0"

كما نص في المادة 23 على ":أن الملكية الخاصة مصونة، ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون، ولا يجوز نزعها إلا لأغراض المنفعة العامة ومقابل تعويض عادل.0.....

وقد ضمن ألزم الدستور العراقي الدولة بإصلاح النظام الاقتصادي العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع وتوسيع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، ومن ثم فهي مسئولية أنيطت بالدولة العراقية.0

- **الحقوق الاجتماعية**

لقد توسع الدستور العراقي في الإشارة إلى الحقوق الاجتماعية كأحد أهم مفردات حقوق المواطنة التي تجعل المواطن العراقي آمناً مطمئناً على نفسه وذويه، فقد أشار إليها في أكثر من مادة، ومن ذلك ما نص عليه في المادة 29 من أن ":الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية"، كما "تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشأ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم"، مع ضمان "حقوق الأولاد في التربية والرعاية والتعليم"، ومنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.0"

إضافة إلى كفالة الدولة للضمان الاجتماعي و الصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم.0"

كما جاء النص على ":الحق في الرعاية الصحية لكل العراقيين ورعاية الدولة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع.0"

كما أن ":لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة، وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما.0"

- **الحقوق الثقافية**

لم يغفل الدستور العراقي عن ما يتعلق بالمواطنة الثقافية، فقد خصصت مواد عديدة تؤشر عن اهتمام الدستور العراقي بالتعليم وأهميته وإلزاميته في المرحلة الابتدائية، وأن تأخذ الدولة على عاتقها مكافحة الأمية وتشجيع البحث العلمي للأغراض السلمية، وكفالة التعليم الخاص والأهلي، وأن تتكفل الدولة برعاية النشاطات والمؤسسات الثقافية بما يتناسب مع التاريخ الحصاري والثقافي للعراق.0

المطلب الثاني

أثر تحقق المواطنة على المواطن العراقي

لتحقق المواطنة أثر إيجابي على المواطن العراقي، لعل أهمها يتضح من منظور نفسي، حيث نجد أن المواطنة تحقق لديه الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي أتى بها من خلال مشاركة سياسية مرضية، والتي من خلالها ستعمل على إشباع حاجاته الأساسية، وحمايته وذويه من الأخطار المصيرية.0

فممارسته لمفردات المواطنة المتمثلة في حقوقه السياسية والاجتماعية تعمل على الدمج والمساهمة في بناء الأمة، الذي يعد الهدف الرئيسي منه هو التكامل والتناسق بين شرائح المجتمع، فيتعلم المواطن العراقي كيف يحيا مواطناً متفاعلاً واعياً مشاركاً في الحياة العامة، حتى تصبح المشاركة لديه "أسلوب حياة"، وليست مجرد "معلومات "يتعلمها ويرددها، فترتفع لديه روح الوطنية، والشعور بالعدل والإنصاف.0

ولا شك أن المواطنة في هذا المعنى هي أقوى عامل دمج من خلال دمج الإحساس بالانتماء للمجتمع في تحديد الصالح العام، خصوصاً في المجتمع العراقي الذي يتسم بالتعددية الثقافية والدينية والعرقية.

وهنا نستطيع القول أن أهم فوائد المواطنة على المواطن العراقي هي الثقة في النفس، ويعني ذلك أن يثق المواطن العراقي في قدراته، ويعيش منتمياً لا منعزلاً، مشاركاً في تقرير شئون مجتمعه ومصير بلاده وإعلاء شأنها وليس متفرجاً.0

أيضاً تجعل المواطنة للفرد العراقي صوتاً في الحياة، مولدةً لديه مشاعر الإقدام والجسارة، فيتحلى بالشجاعة والجرأة التي تمكنه من تقييم أداء من يتقلدون الوظائف العامة، وأن يكون له رأي في كل ما يجري ممارساً لحرية الفكر والرأي والتعبير.0

وبهذا يسهم المواطن العراقي في تطوير الحياة، إذ المواطنة توفر له مساحة كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع، فيتطور ويتقدم بجهوده وجهود شركائه في الوطن.

لا سيما وأن المجتمع العراقي بفضل الله يعج بالمواهب والإمكانيات، فهناك من لديه القدرة على أن يقدم مشروعاً اقتصادياً، وآخر يقدم عملاً فنياً، وثالث يقدم إنتاجاً أدبياً، ورابع برنامجاً سياسياً...إلخ.

وخلاصة القول فإن المواطنة تحقق لدى المواطن العراقي مشاعر العدل والإنصاف، تلك المشاعر التي تمكنه من أن يدرك ويتبين حقوق الآخرين ويحترمها ويقدرها، ومن ثم لا يغالي ولا يبالغ في حقوقه ومصالحه، الأمر الذي يكسبه التحضر والكياسة والتسامح في علاقاته مع الآخرين، فيحصل عند الجميع مشاعر التضامن والولاء، وإبداء أعلى درجات التآزر والتآخي مع الآخرين، والانتماء إلى الوطن والمواطنين .0

المطلب الثالث

أثر المواطنة على الاستقرار السياسي في العراق

يشار إلى مدى الاستقرار الداخلي في دولة معينة بأنه :مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة، وفي حال توفر ذلك في دولة معينة، فإننا نقول عن هذه الدولة أنها تتمتع بوحدة وطنية واستقرار سياسي، مفاده استمرارية الدولة دون أن تفقد وحدتها الوطنية، أو تتعرض للاهتزاز فتزول أو تُهدم.0

ولا يخفى أهمية الاستقرار السياسي في ظل وطن كالعراق تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، واختلافاتهم المذهبية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، والذي لا يمكن أن يتحقق فيه هذا الاستقرار إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة.0

ومن هنا لا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي داخل الدولة في حالة ما إذا افتُقِدَت، واتسم تعامل الحكومة فيها بالقمع والغطرسة وتجاهُل حاجات الناس وتطلعاتهم، وبالتالي كان الاستقرار السياسي قائماً على مدى قدرة النظام السياسي على استمرار الظروف، وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي.

وإذا ما نظرنا حقيقة إلى المواطنة والديمقراطية التي كفلهما الدستور العراقي بكافة مفرداتهم، لا سيما المشاركة السياسية الفاعلة التي تعد أحد أبرز وأهم مظاهر المواطنة التي كفلها لكل المواطنين، نجد أن تطبيقها الجيد سيكون له تأثير أيّما تأثير على الاستقرار السياسي في العراق، تلك الدولة ذات الأديان والأعراق المختلفة، نظراً لما تحمله هذه الحقوق من أهمية فائقة، ولما تمثله من معاني وقيم إنسانية سامية، لها انعكاساتها على جوهر الديمقراطية في البلاد، ووجود الرضا والثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وتعزيزهما، وإقامة التوازن بين المواطن والمجتمع من حيث الحد من طغيان المصلحة الفردية أو مصلحة جماعة ما على ما سواها.0

فما نصت المادة 20 من الدستور على سبيل المثال من أن ":للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشئون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح0"، وأن السيادة للقانون، وأن الشعب مصدر السلطات، وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وغير المباشر عبر مؤسساته الدستورية، وأن السلطة يجب أن يتم تداولها سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها.0

فلا شك أن هذا له تأثير إيجابي على الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة دونما إحساس أن هناك تمييز قائم على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي ...إلخ، إذ يتأكد لدى جميع المواطنين أنهم متساوون في الحقوق والواجبات، وأنه لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي، وبالتالي فإن القانون هو الذي يسود وبه تكون العلاقات متوقعة تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع.0

وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تتمتع العراق بذلك الاستقرار الداخلي الذي يؤدي غلى منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية، وبالتالي لَعِب دور استراتيجي إقليمي وعالمي قوي، وتمتعها بثقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية والعالمية .0

وهنا نستطيع القول أن هذه المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع من خلال مشاركة المواطنين في الشأن العام، حيث يشاركون بالرأي والتصويت الانتخابي، وممارسة الترشح للمنصب السياسي، دونما قيود أو تهديد من المشاركة بالترشح أو الانتخاب، الأمر الذي يعمق انتماءهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم الدائم للعمل على رقيه وتقدمه.0

إن المواطنة تعمل على أن يحمل المواطن العراقي مشاعر الحب والولاء والانتماء، بما يعني حب الوطن والأرض، والفخر بالتراث والحضارة، وهذا يؤثر إيجاباً في الالتزام بالحقوق والواجبات، واحترام القوانين والمعايير السائدة في الوطن والتوحد له ومعه، والعمل على حمايته والدفاع عنه في وقت الأزمات بكل غالٍ ونفيس، حرصاً على تماسكه ووحدته واستمرارية بقائه وسلامته.

ومن ثم نلمس العائد النهائي من المواطنة الديمقراطية والمتمثل في الاستقرار السياسي المرتبط بالشعور بالانتماء إلى الوطن حتى بين الأفراد المختلفون في الدين والمذهب والخلفية الاجتماعية والثقافية، فينشأ الارتباط السياسي بينهم بالانتماء إلى وطنهم، وهذا يؤدي تلقائياً إلى اندماج وانصهار المواطنين جميعاً في كيان سياسي واحد دون تفرقة بينهم، وتستطيع الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور وهي ذات قوة ومقدرة على حماية المجتمع وسيادة الدولة، ويصبح هناك تداول سلمي للسلطة بين النخب السياسية المتصارعة، والتي تحتكم حينئذ في بقائها وخروجها من السلطة، وهذا هو الاستقرار السياسي الناتج عن المواطنة الديمقراطية في أبهى صوره ومعانيه.0

وخلاصة القول أن المواطنة باتت هي الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي، وهو ما يعني أن المواطنة تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسئوليات والتزامات وبدون هما يفشل المشروع السياسي الديمقراطي برمته، لاسيما إذا أحس المواطن بلحظات مؤلمة نتجت عن غياب العدالة والظلم الذي يخرج الشخص من حيز الفعل إلى دائرة التهميش، فيلجأ حينئذٍ إلى استخدام العنف السياسي المتمثل في الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، من أجل تحقيق أهدافه السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي لها دلالات سياسية.0

وبذا تكون المواطنة الصالحة هي الأساس الأول للتعايش السلمي في المجتمع العراقي، وحجر الأساس في عملية الاستقرار السياسي والاندماج الوطني بين كافة أطياف الشعب، كما أنها تشكل حجر الزاوية في بناء الدولة القومية الوطنية الديمقراطية القائمة على العدل والإنصاف والمساواة، لاسيما إذا كان كل مواطن عراقي، يحب وطنه، ويؤدي واجبه نحوه، ويحافظ على حقوقه وعلى حقوق الآخرين، كما يؤدي مسئولياته والتزاماته، فإن ذلك يضمن أن يكون العراق وطناً سالماً، ومجتمعاً آمنا ومستقراً بإذن الله تعالى .0

الخاتمة

فرغت بعون الله تعالى وتوفيقه من إتمام هذا البحث المختصر حول المواطنة وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق، والذي يعد قراءة أولية لمفهوم المواطنة وأثرها، وفي هذه الخاتمة أودّ أن أجمل أهم النتائج والفوائد التي توصلت إليها، كما أن هناك بعد التوصيات التي نود أن ندلي بها، ونتحدث عن هذه وتلك على النحو التالي:

أولاً :النتائج

_1إن العراق اليوم في ظل توجهه نحو بناء تجربته الديمقراطية على أسس صحيحة، إنما هو بحاجة إلى بناء مواطنة فعالة تساهم في تحديد وتشكيل الهوية الوطنية العراقية الجديدة من خلال تجاوز المعوقات التي تواجهها.

_2المواطنة ليست قراراً يتخذ في مواجهة موقف ما، أو منحة تعطى مرة واحدة، وإنما هي عملية ممتدة، تتقدم حيناً وتتراجع حيناً آخر، لكنها في كل الأحوال عملية مستورة متراكمة ناتجة عن خبرة المجتمعات التي حققت المواطنة قولاً وفعلاً خلال فترات زمنية كبيرة حتى استقرت الأوضاع القانونية للمواطنين، وأُرسيت دعائم نظام سياسي يقوم على المشاركة ونظام اجتماعي يقوم على العدالة.

_3كما أن المواطنة ليست خياراً سهلاً، فهناك أعداء كثيرون متربصون بها، ومن ثم فمن الصعب أن تمضي رحلة المواطنة دون أن تتعثر وترتطم بعقبات عديدة.

_4إن المواطنة في العراق هي نتيجة لإرث سياسي واجتماعي وثقافي ونفسي ,حتى صارت مواطنة من نوع خاص تميزت بالتشرذم والازدواجية ما بين الجامع الأم العراق وبين الانتماءات الاولية، كما أن سياسات الاستعمار البريطاني من القضم والضم، وكذا سياسات الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق رسخت هذا التشرذم وهذه الازدواجية حتى باتت تؤثر على بناء اي تجربة ديمقراطية ممكنة.
_5فطن المشرع الدستوري العراقي لأثر المواطنة على الاستقرار السياسي في البلاد، ومن ثم حرص في الدستور الدائم النافذ2005 م على إقرار حقوق المواطنة للمواطنين العراقيين كافة، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظراً لما تحمله هذه الحقوق من أهمية فائقة، ولما تمثله من معاني وقيم إنسانية سامية، وانعكاساتها على جوهر الديمقراطية في البلاد .

_6أنه وعلى الرغم من ذلك إلا أن باب الحقوق والحريات المواطنية يخلو من آليات حقيقية لضمان احترامها وتنفيذها مقارنة بدساتير بعض البلدان الأخرى، فالدستور العراقي على سبيل المثال وضع ضمانات تكفل حقوق المواطن في مواجهة المسئولين، كما هو الحال في قانون إدارة الدولة في مادته الثانية والعشرين.

وإذا كانت المادة 46 من الدستور قد منعت تقييد وتحديد الحقوق والحريات التي نص عليها إلا بقانون أو بناء عليه، وعلى أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق، لكن هناك إشكالية تثار بهذا الصدد عن طبيعة الفيصل الذي يحكم في المس أو عدمه على مشاريع القوانين الخاصة المقترحة أو المشرعة.

_7إن بناء أي نظام سياسي ديمقراطي يتطلب بشكل رئيسي مواطنة فعالة، وهذه لا يمكن ترسيخها إلا من خلال التعليم بشكل أساسي وبعض المبادئ العامة.

ثانياً :التوصيات

_1يوجد الكثير من الإحالات إلى القوانين الخاصة التي تنظم حقوق المواطنة من قبل الدستور العراقي، فعدد المواد التي تشترط صدور قانون خاص بها يصل إلى أكثر من (50) مادة يتعلق أكثرها بالحقوق والحريات المواطنية، الأمر الذي يعني وجود فراغات دستورية وقانونية ينبغي أن يتم ملأها.

كما أن الدستور العراقي لم يحدد ضوابط للتشريع ولم يحدد فترة قصوى لإصدار القوانين التي تنظم الحقوق وتفصل مواده، الأمر الذي ترك بعض القضايا المهمة بلا قانون إلى الآن.

_2يجب أن يكون للدستور العراقي موقف واضح من الاتفاقيات الدولية التي تُعنَى بحقوق المواطنة والإنسان بشكل عام، حتى تلك الاتفاقيات التي وقع عليها العراق والتزم بها.

_3إن أول ما تمهد له المواطنة وتعنيه هي الحقوق، لكنها في ذات الوقت لا تخلو من الواجبات والالتزامات من المواطن تجاه الآخرين كاحترام حرية الغير، وواجبات تجاه الجماعة عبر الخضوع للقوانين.

وبالتالي يجب الاهتمام بالمواطنة على اعتبار أنها منظومة متوازنة من الحقوق والواجبات، لكنه من الملاحظ على الدستور العراقي أنه أشار إلى موضوع الحقوق بشكل رئيسي بينما أغفل التأكيد على واجبات المواطن العراقي، كواجب الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه، وحماية المؤسسات الدستورية، والحفاظ على الوحدة الوطنية، ومسئوليته في حماية واحترام الملكية العامة والحفاظ على الملال العام، ومسئوليته في الإنفاق العام ودفع الضرائب والرسوم وفق القانون.

_4بناء على ما سبق أصبح من اللازم الشروع التأسيسي الشامل لمنظومة الحقوق والواجبات الإنسانية والوطنية، ككل لا يتجزأ من أجل ضمان إنتاج أمثل وأرقى للمواطنة الصالحة والفعالة، ولضمان الخروج من أسر دائرة التجاوز والسحق الذي أوجدته أنظمة الواجب أو ثقافة الحق الأحادي.

_5ينبغي السير في طريق المواطنة مهما كانت العوائق، والضرب بيد من حديد على كل من يريد عرقلتها، والوقوف شعبياً بصرامة تجاه من يهدد حقوق المواطنة من الحكام.

فقد ظهر للبعض في الآونة الأخيرة لاسيما في المجتمعات التي تفتقر إلى الديمقراطية أن المواطنة ليست نهجاً مأموناً، وأصبح يوجد من يرى في المواطنة خطراً ينبغي إزالته، وهذا بطبيعة الحال يكرس لوجود حكومات مستبدة لا تريد أن ترى الأفراد في موقع المواطن، قدر ما تريد حشره في خندق الرعية.

الهوامش

(١) أ. د. سحر قدوري عباس، المواطنة بين سطوة العنف ودور المؤسسات المجتمعية الواقع والمأمول، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية –العراق، العدد الثاني والخمسون ، ٢٠١٥م، (ص:٢٩٣)

(٢) د. بان غانم أحمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل- العراق، المجلد الخامس- العدد الثالث عشر، ٢٠٠٩م (ص:٣٠٥)

(٣) د. أسعد كاظم شبيب، نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر، مجلة مركز دراسات الكوفة- العراق، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠١٥م (ص:١٧٣)

(٤) ابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت
الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ (١٣/ ٤٥١)، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ،مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م (ص: ٣٤١)، د. أحمد مختار عبد الحميد ، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م (٣/ ٢٤٦٢)

(٥) مراد عودة وأخرون، المواطنة، مركز الفينيق القافي، مخيم الدهيشة بيت لحم- فلسطين ، ٢٠١٣م (ص:١١)

(٦) د. علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م (ص:٣٤)

(٧) د. بان غانم أحمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مرجع سابق (ص:٣٠٨)،
د. عبدالله نومسوك، المواطنة الصالحة أساس للتعايش السلمي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع للدراسات الإسلامية بعنوان: "التربية الإسلامية قوة دافعة للتعايش السلمي والتنمية"، المقام بكلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأمير سونكلا فطاني – تايلاند، في الفترة ٢٤-٢٦ يوليو ٢٠١٧م (ص:٣)

(٨) ينظر: -Encyclopaedia Bsitaarnnic a Inc:1992:Vo1.3p.332

(٩) أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية والإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ١٩٩٩، (ص:٥)

(١٠) ينظر: World Book international, The world Book Enyclopedia, London World Book lnc,(n-d) Vol4 p.15

(١١) سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان-القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م (ص:٩)

(١٢) المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

(١٣) د. سعيد عبد الحافظ ، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية –القاهرة، ٢٠٠٧م (ص:١١)

(١٤) د. سعيد عبد الحافظ ،المواطنة حقوق وواجبات ،المرجع السابق(ص:١٢)

(١٥) جمال سند السويدي ،ندوة التربية وبناء المواطنة نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، بحث مقدم إلى كلية التربية بجامعة البحرين ، ندوة التربية وبناء المواطنة ٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠٠١م (ص:٤)

(١٦) سامح فوزي، المواطنة، مرجع سابق،(ص:٢٥)

(١٧) د. علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق(ص:٢٨)

(١٨) المادة (١٤) من الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥م.

(١٩) كمال حسين أدهم ، مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل-العراق، المجلد الخامس، العدد الثالث عشر، ٢٠٠٩م (ص:٩٠)

(٢٠) د. عبدالله نومسوك، المواطنة الصالحة أساس للتعايش السلمي، مرجع سابق(ص:٣)، د. عبد الهه صحراوي، موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية، الخيارات المتاحة، مجلة تنمية الموارد البشرية – جامعة سطيف الجزائر، العدد الحادي عشر- ديسمبر٢٠١٥م(ص:٢٨١)

(٢١) قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين ، رسالة ماجستير قدمت لكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس- فلسطين ، ٢٠١٣م (ص:٣٨)

(٢٢) ياسين البكري وعبدالعظيم جبر حافظ، في الثقافة الديمقراطية، سلسلة في الثقافة الديمقراطية، العدد ١، العالمية المتحدة للنشر والتوزيع بيروت ، ٢٠١١م، (ص:٧١)

(٢٣) سالم مطر عبد الله ، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية ، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل-العراق، المجلد الخامس العدد الثالث عشر،٢٠٠٩م (ص:٤١٥)

(٢٤) د. مهدى محمد القصاص، المواطنة والتعايش السلمى ، مجلة جامعة التنمية البشرية –إقليم كردستان العراق، العدد الثالث٢٠١٧ م(ص:٢١)

(٢٥) سامح فوزي، المواطنة، مرجع سابق،(ص:٤٠)

(٢٦) رغد نصيف جاسم، دور المواطنة في بناء الأمن الوطني "العراق أنموذجاً" ، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية –كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة-تونس، العدد الثالث ٢٠١٤م (ص:٤٣٤)

(٢٧) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، مرجع سابق (ص: ١٥٣)

(٢٨) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، (ص: ١٦٨)

(٢٩) قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، مرجع سابق (ص: ٣٨ وما بعدها)، وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، -دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة-، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة-، فلسطين، مايو ٢٠١٠م (ص: ١٠٤)

(٣٠) المادة ١٤ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.

(٣١) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، (ص: ١٦٩)

(٣٢) وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، مرجع سابق(ص: ١٠٣)

(٣٣) المادة ١٤ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.

(٣٤) المادة ١٧ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٣٥) الفقرة أولاً وثالثاً من المادة ١٩ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٣٦) وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، مرجع سابق(ص: ١٠٤)قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، مرجع سابق (ص: ٣٩)
(٣٧) المادة ٢٠ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٣٨) المادة ٥، ٦ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٣٩) المادة ٣٩ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٤٠) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، (ص: ١٧٢)
(٤١) الفقرة ثانياً من المادة ٣٧ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٤٢) قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، مرجع سابق (ص: ٣٩)، وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، مرجع سابق(ص: ١٠٤)
(٤٣) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، (ص: ١٧٢ وما بعدها)
(٤٤) الفقرة أولاً من المادة ٢٢ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٤٥) الفقرة ثالثاً من المادة ٢٢ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٤٦) الفقرتين أولاً وثانياً من المادة ٢٣ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٤٧) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، (ص: ١٧٣)
(٤٨) الفقرات أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٤٩) الفقرة ثانياً من المادة ٣٠ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٥٠) الفقرة أولاً من المادة ٣١، والمادة ٣٢ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٥١) الفقرتين أولاً وثانياً من المادة ٣٣ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٥٢) المادتان ٣٤، ٣٥ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.
(٥٣) وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، مرجع سابق(ص: ١٠٣)
(٥٤) قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، مرجع سابق (ص: ٤٠)
(٥٥) سامح فوزي، المواطنة، مرجع سابق (ص: ٥٩)، د. عبد الله نومسوك، المواطنة الصالحة أساس للتعايش السلمي، مرجع سابق (ص: ٨)،
(٥٦) وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، مرجع سابق(ص: ١٠٤)
(٥٧) قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، مرجع سابق (ص: ٤١)
(٥٨) د. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة المواطنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين-، الطبعة الأولى ٢٠١٧م (ص: ١٦٨)، مرعي عمر مسعود باني، أثر قيم المواطنة على الاستقرار السياسي، بحث منشور بالمجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية-مصر- ، المجلد الثامن، العدد الرابع، العام ٢٠١٧م (ص: ٣٦٧)
(٥٩) د. علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، بحث منشور على الانترنت بدون بيانات أخرى (ص: ٣٦)
(٦٠) أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، (ص: ١٧٥)، د. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة المواطنة، مرجع سابق (ص: ١٦٨)، د. خالدي محمد، تمثلات

المثقف للمواطنة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، من قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٥_٢٠١٦م (ص: ٣٢ وما بعدها)

(٦١) المادة ٢٠ من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.

(٦٢) المادة الخامسة والسادسة من الدستور العراقي النافذ الصادر ٢٠٠٥م.

(٦٣) سامح فوزي، المواطنة، مرجع سابق (ص: ٧)

(٦٤) د. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة المواطنة، مرجع سابق (ص: ١٧٤)

(٦٥) سامح فوزي، المواطنة، مرجع سابق (ص: ٨)

(٦٦) د. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة المواطنة، مرجع سابق (ص: ١٧٤ وما بعدها من صفحات)

(٦٧) وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، مرجع سابق(ص: ١٠٣)، سامح فوزي، المواطنة، مرجع سابق (ص: ٦٠)، د. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة المواطنة، مرجع سابق (ص: ١٧٩)

(٦٨) د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة ١٤٢٦/١/٢٨ه (ص: ٥)

قائمة بأهم المصادر والمراجع

الكتب والمؤلفات العامة

_ ابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، لبنان– بيروت-،الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.

_ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ،مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت– صيدا-، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ _١٩٩٩م.

_ د. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨ م.

_ مراد عودة وأخرون، المواطنة، مركز الفينيق الثقافي، مخيم الدهيشة بيت لحم- فلسطين-، الطبعة النهائية ٢٠١٣م.

_ د. علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

_ أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية والإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث-القاهرة-، دون طبعة ١٩٩٩م.

_ سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان-القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

_ د. سعيد عبد الحافظ ، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية –القاهرة، ٢٠٠٧م.

_ د. شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة المواطنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين-، الطبعة الأولى ٢٠١٧م

الأبحاث والمنشورات

_ د. سحر قدوري عباس، المواطنة بين سطوة العنف ودور المؤسسات المجتمعية الواقع والمأمول، بحث منشور بمجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية –العراق، العدد الثاني والخمسون ٢٠١٥م.

_ د. بان غانم أحمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل- العراق، المجلد الخامس- العدد الثالث عشر، ٢٠٠٩م.

_ د. أسعد كاظم شبيب، نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر، بحث منشور بمجلة مركز دراسات الكوفة- العراق، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠١٥م

_ د. عبدالله نومسوك، المواطنة الصالحة أساس للتعايش السلمي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع للدراسات الإسلامية بعنوان: "التربية الإسلامية قوة دافعة للتعايش السلمي والتنمية"، المقام بكلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأمير سونكلا فطاني – تايلاند، في الفترة ٢٤-٢٦ يوليو ٢٠١٧م.

_ مرعي عمر مسعود باني، أثر قيم المواطنة على الاستقرار السياسي ،بحث منشور بالمجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية-مصر-،المجلد الثامن ،العدد الرابع ،العام ٢٠١٧م.

_ رغد نصيف جاسم ،دور المواطنة في بناء الأمن الوطني "العراق أنموذجاً"،المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية –كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة-تونس، العدد الثالث ٢٠١٤م.

_ جمال سند السويدي ،ندوة التربية وبناء المواطنة نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، بحث مقدم إلى كلية التربية بجامعة البحرين ، ندوة التربية وبناء المواطنة ٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠٠١م.
_ كمال حسين أدهم ، مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل-العراق، المجلد الخامس، العدد الثالث عشر، ٢٠٠٩م.
_ د. عبد الهه صحراوي، موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية، الخيارات المتاحة، مجلة تنمية الموارد البشرية – جامعة سطيف الجزائر، العدد الحادي عشر- ديسمبر٢٠١٥م.
_ د. علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، بحث منشور على الانترنت بدون بيانات أخرى.
_ ياسين البكري وعبدالعظيم جبر حافظ، في الثقافة الديمقراطية، سلسلة في الثقافة الديمقراطية، العدد ١، العالمية المتحدة للنشر والتوزيع بيروت ، ٢٠١١م.
_ سالم مطر عبدالله ،الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل-العراق، المجلد الخامس العددالثالثعشر،٢٠٠٩م.
_ د. مهدى محمد القصاص ،المواطنة والتعايش السلمى ،مجلة جامعة التنمية البشرية – إقليمكردستانالعراق،العددالثالث٢٠١٧ م.
_ أمل هندي الخزعلي، حقوق المواطنة في المواطنة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م، حولية المنتدى-العراق-، المجلد الثالث، العدد الرابع، ٢٠٠٩م.
_ د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة ١٤٢٦/١/٢٨ه (ص: ٥)

الرسائل والأطروحات الجامعية

_ د. خالدي محمد، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، من قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٥_٢٠١٦م.
_ قدري فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، في كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس- فلسطين، العام الجامعي ٢٠١٣م.
_ وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥_٢٠٠٩م، -دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة-، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة-، فلسطين، مايو ٢٠١٠م.

مراجع باللغة الأجنبية

Encyclopaedia Bsitaarnnic a Inc:1992:Vo1.3p.332-

World Book international, The world Book Enyclopedia, London World Book lnc,(n-d) - Vol4 p.15

الإعلانات والمواثيق الدولية، والدساتير والقوانين والأنظمة القانونية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بموجب قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة رقم ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨
_ الدستور العراقي النافذ الصادر عام ٢٠٠٥م.